العدد(1363) السنة السادسة - السبت (8) تشرين الثاني 2008 ◆ http://www.almadapaper.com - E-mail: almada@almadapaper.com

رئيس لجنة التربية والتعليم في مجلس النواب:

نسعى لحل مشكلة تسرب التلاميذ من المدارس

بغداد/ ايناس طارق

احمد عبدالله طفل لايتجاوز عمره تسع سنوات لايعرف القراءة والكتابة يقف كل يوم في الطريق المؤدي الى المدرسة لرؤية التلاميذ وهم يدخلون بوابة المدرسة وهو يحمل كيسا يحوى علب المشروبات الغازية الفارغة. يقول احمد عندما ارى الاولاد يدخلون الى المدرسة ويقفون في طابور الصباح اليومي اتسلق جدار المدرسة الخارجي لرؤيتهم، وانا لااستطع الذهاب الى المدرسة لان عائلتي فقيرة ومنذ ثلاث سنوات توفي والدي في انفجار منطقة الصدرية والدتي واخي الاكبر يعملان ايضافي جمع علب المشروبات الغازية لنبيعها بعد ذلك لأصحاب المعامل مقابل مبلغ ١٧٥٠ لكل كيلو من القناني يساعدنا على توفير الطعام ودفع اجرة الغرفة.

قبل سقوط النظام عام ٢٠٠٣، كانت نسبة التسجيل في المدرسة متدنية بحيث عُدّت مشكلة، لان نسبة كبيرة، من العوائل كانت تفضل اخراج ابنائها من المدارس والبحث عن عمل لسد غائلة الجوع التي طالت شرائح كبيرة من المجتمع العراقي.

وفي اواخر عام ٢٠٠٦، اعتبر الكثير من الاهالي ان ارسال اولادهم الى المدارس يشكل مخاطرة كبيرة. بينما توقف اطفال آخرون عن الذهاب الى المدرسة حينما اجبرت عائلاتهم على الرحيل عن مناطقهم إثر فورة العنف الطائفي. وقد قام بعضهم بالتسجيل في المدارس من جديد، لكن البعض الآخر لم يفعل ذلك.

ستاريبلغ من العمر خمسة عشر عاما يعمل في كراج لغسل السيارات في منطقة الصناعة شارع ٥٢ يقول كنت اتمنى اكمال دراستي وان اصبح مهندساً ميكانيكياً ولكن والدي لايستطيع توفير نفقات الدراسة لخمسة اطفال. وهو يعمل في نفس الكراج. اخواي الاثنان في المدرسة حيدر وسنان واختي في الصف الاول الابتدائي ولولا اصرار والدتي على دخولهم المدارس لاصبح حالهم من حالي ولكني ارغب في الذهاب الى المدرسة واعتقد انه قد فات الاوان لذلك.

.و تشير تقديرات الامم المتحدة ومنظمات الاغاثة الى ان حوالي خمس الاطفال بعمر المدرسة لا يذهبون اليها، لكن وزارة التربية تعارض هذه الاحصاءات. وتشير التقارير الى ان البنات والاطفال الذين يقطنون المناطق القروية هم بالتحديد الاكثر تأثرا بترك المدارس. تتساءل ام مصطفى الارملة ذات الـ ٣٠ عاما، وهي ام لطفلين، وليست لديها وظيفة، قائلة: «لا استطيع ان اشتري لهم حليبا، فكيف لي ان اشتري لهم تجهيزات مدرسية؟ انا اريد ان اعطيهم المزيد، من التعليم والاهتمام ولكن كيف وانا يوميا اتسول في الشوارع وهم بصحبتي بعد فقدان زوجي نتيجة طلق طائش لايعرف مصدره وكان لديه بسطة صغيرة في منطقة الباب الشرقي.

لجنة التربية والتعليم:

يقول الدكتور زيدان خلف الزهيري نائب رئيس لجنة التربية والتعليم في مجلس محافظة بغداد ان ظاهرة التسرب من المدارس تكاد تكون عامة في اغلب دول العالم غير المتطورة ولكن هناك فوارق في النسب على ضوء ما تقدمه هذه الدول من معالجات لهذه المسالة واذا اخذنا الاسباب الرئيسية والمحفزة لانتشار هذه الظاهرة والتي يمكن تحديدها بـ(الفقر، اليتم، الطلاق بين الوالدين)اضافة الى اداء المعلم وشدة وغلظة اسلوبه في تعامله مع التلاميذ فهناك مع الاسف كوادر تعليمية تكون سببا مباشرا في التاثير بنفسية التلميذ وعدم رغبته بالذهاب الى المدرسة لانه سوف يفكر بالعقاب قبل استيعاب الدرس.

واشار الزهيري الى ان عدم التواصل بين اولياء الامور وادارات المدارس يعتبر سببا اضافيا ومهما في عدم الوصول لحل المشاكل التي تواجه التلاميذ وايجاد حلول للمشاكل والعواقب وتجاوزها من كلا الطرفين اين المتابعة واين الحرص من اولياء الامور الذين مع الاسف يشجعون اولادهم على ترك المدرسة والبحث عن عمل!؟ لقد اصبح التعليم لدينا في مازق كبير ولابد من اخراجه من هذا المازق بالتشجيع وتسهيل الدراسة والعمل على حب المدرسة وقبولها تدريجيا.

واكد الزهيري ان لجنة التربية والتعليم في المجلس ومن خلال عقد مؤتمراتها المباشرة مع مدراء التربية الستة في محافظة بغداد ولجان التربية في المجالس البلدية اثرت على ان يكون لهذا الموضوع دور ايجابي لايجاد حلول ومعالجات تفضي الى القضاء على هذه الحالة غير الحضارية. ولكن قبل ذلك يجب تشخيص الاسباب لانتشار هذه الظاهرة كلا على حدة لايجاد الحلول التي تتلاءم مع المرحلة التربوية الجديدة في العراق لهذا فان اللجنة فاتحت وزارة العمل والشؤون الاجتماعية ومديرية شرطة بغداد لمتابعة الاطفال والتلاميذ المتسربين والعاملين في الشوارع العامة (التسول،وبيع المواد في الاشارات المرورية) وغير ذلك.

وبدورنا عقدنا مؤتمرا قبل عدة ايام في المجلس طالبنا فيه وزارة التربية خاصة والحكومة عامة بتوفير كل المستلزمات الحياتية والدراسية والصحية والبيئية من اجل تهيئة بيئة ملائمة للتلميذ وان يكون للمدراء واولياء الامور دور في عودة روح المتابعة والتعاون بين الادارة والبيت.

غيداء سلمان امرأة اضطرت الى ترك ابنتها في دار الايتام في منطقة العلوية من اجل الحاقها بالمدرسة لانها وحسب ما تقول لاتستطيع شراء حقيبة مدرسة فكيف تستطيع توفير المستلزمات المدرسية ووجبات الطعام! تقول زمن وتبلغ من العمر سبع سنوات تركتني والدتي في الدار من اجل ذهابي الى المدرسة لان والدي تركنا ولانعلم اين هو واختي اميرة في الدار معي في الصف الرابع وانا اتحمل عدم رؤية والدتي لانني اريد ان اصبح طبيبة افضل من بيع علب المناديل في اشارات المرور. ولكن اين دور قوات الامن العراقية في رصد الكثير من حالات التسرب والتسول التي يمارسها الاطفال الهاربون من المدارس وخصوصا ان الوضع الامني يشهد تحسنا بنسبة كبيرة وليست هناك دوافع قد يتخذها البعض شماعة لترك ابنائهم المدرسة.

وفي تصريح خاص لجريدة المدى واثناء عقد المؤتمر الخاص بالتربية والتعليم في مدينة باريس والذي شاركت به لجنة التربية والتعليم في مجلس النواب صرح لنا الدكتور علاء مكي قائلا: ان مشكلة تسرب الاطفال من المدارس ظاهرة خطيرة جدا ونحن نعمل جاهدين بوضع الاسباب الرئيسية ومن ثم معالجتها وان يتم ذلك بالتنسيق مع وزارة التربية والمدراء في مجالس المحافظات.

واشار مكي الى انه في طليعة تلك الاسباب هو الوضع الامني وخوف الاطفال من ذهابهم الى المدارس نتيجة حالات الخطف والانفجارات وان قلت الى درجة كبيرة ولكن بعض اولياء الامور مازلوا قلقين من ارسال اولادهم الى المدارس،اضافة الى الهجرة واختلاف المكان وفقدان العوائل احد افراد الاسرة كل ذلك كان موثرا نفسيا في الطفل خاصة والعائلة عامة.وهناك اعداد كبيرة تشكل ضعف الاعداد من الاناث تركوا المدارس مقارنة بالبنين ومع الاسف المرأة العراقية تمثل عنصرا مهما لبناء العراق الجديد ولا تقل دورا واهمية عن الرجل لهذا نحن نطلب من العوائل العراقية السماح لبناتهن بالعودة الى المدارس.

واكد مكي انه في مؤتمر باريس الاخير حاولنا ايجاد علاج للحد من هذه الظاهرة ووضع الحلول المناسبة التي من ضمنها توعية العائلة عن اهمية التعليم وليس فقط توفير المعيشة والاكل وانما محاولة زرع افكار لتنمية العقل والنظر الى المستقبل عند الطفل وهناك توصيات مهمة عقدت بين الاخوة المشاركين من جميع انحاء العراق جميعهم اكدوا ان رداءة بعض ابنية المدارس سبب نفرة لكثير من الطلاب اضافة الى المعاملة السيئة لبعض الكوادر التدريسية واستخدامهم اساليب ساءت للعملية التربوية في العراق لهذا عملت لجنة التربية في مجلس النواب برفع المستوى المعاشي للتربوي (زيادة الرواتب) وهناك مشاريع كثيرة ونية للعمل بسرعة للتنفيذ ولكن مع الاسف التنفيذ بطيء لاسباب نستطيع ان نعزوها الفساد الاداري! والخلافات السياسية وغيرها من الامور لهذا نحن نعمل من اجل ارجاع العملية التربوية الى مهنة الفخر والاعتزاز،ووضع العملية التربوية بضوابط موضوعة مسبقا والتوجه نحو تنمية روح المواطنة والانتماء للعراق نريد ابعاد السياسة وتاثيراتها على عقلية الطفل وتحديث اساليب التعليم لكافة المراحل لتجديد الافكار العلمية لاغير ذلك.

الدكتور ياسر الشمري اختصاص علم نفس يرى ان من الاسباب الرئيسية لترك الاطفال المدارس هي البيئة التي ينشأ بها الطفل لان الغالبية من هؤلاء الاطفال من عوائل ضعيفة ماديا واقتصاديا اضافة الى احتراف مهنة التسول منذ نعومة الاظافر فالوالدان غير متعلمين اصلا ويجنون قوتهم اليومي من التسول باستثناء بعض العوائل التي تعاني ضعف المستوى المادي والاقتصادي وبحاجة الى عمل اولادهم وهذه حالات لايمكن تعميمها فالطفل الذي ينتمي الى هذه العوائل يكون راغبا بالتعلم اذا سنحت له الفرصة ويمكن ادراج سبب اخر هو نفسية الطفل عند ذهابه الى المدرسة قد يتعرض الى العقاب او عدم تأدية واجبه المدرسي يجعله يتعرض الى الضرب او اسماعه كلاماً من المعلم يجعله غير راغب بالذهاب الى المدرسة وهنا يصعب على الوالدين اقناعه بضرورة التعليم والتعلم ولكن اصرار الطفل على عدم الذهاب الى المدرسة وتغيبه يجعل من ايجاد عمل له افضل من ان يبقى يتجول في الشوارع..

عين على الدولة والاخرى على المحصول

لماذا يترك المزارعون زراعة الشلب؟

تحقيق/ علي جابر

مساحات خضر تمتد عبر الافق البعيد حنين الى الذي مضى من اعمارنا يسمونها(مرزة او مرزات) نسبة الى الرز. اباؤنا واجدادنا كانوا يتفاخرون بهذه المزارع ويعتبرونها عنواناً للخير والرقي بين الاخرين تنتابهم الغبطة وتعلو وجوههم السمراء علامات البشر عندما يرون حاصلاتهم قد نضجت فتكبر القلوب ملوحة بمناديل من ذهب عندما تعلو البيادر اكياساً من الرز كأنه لؤلؤ يهئ الدروب وتحلو الحياة هانئة وديعة تبارك الجهود المبذولة فليس هناك من فرحة تفوق فرحة الظافرين بنتاج الجهود.

الماء ومزارع الشلب

دورة حياة شرق مدينة المقدادية بالتحديد في قرى الهارونية منطقة(كم ١٣وكم ٢١) ولوجود نهر الروز بمياهه المرتفعة الى جواره من نهري الهارونية والامام تكثر(مزارع الشلب) بمساحات شاسعة بارض منخفضة عن الانهار حيث مكن ذلك من وصول المياه اليه بكثرة وتشكل بحيرات ثانية سميت(المرزات)او مزارع شلب..هناك التقينا بعدد من المزارعين فتحدثوا لجريدة المدى:عباس احمد الجبوري قال: ليس لدينا مشكلة في الماء لوجود (نعمة الانهار) والتي تحيطنا احاطة السوار بالمعصم لكن هذه الارض مستصلحة مملوكة للدولة وزراعتنا فيها تجاوز على أراضي الدولة ونساهم بنسبة كبيرة في رفد الانتاج الوطني حيث ان هذه المزارع تجود بخير وفير ولكننا نعاني كثرة الادغال التي تنمو مع المحصول ونواجه صعوبة في شراء المبيدات في السوق لارتفاع الاسعار ولادري لماذا لاتعطينا الدولة او تمدنا بالمبيدات اي صحيح نحن نزرع تجاوزاً لكننا في المقابل نساهم في رفد الاقتصاد الوطني بالانتاج الكثير كما وان الظروف الامنية اثرت في المحافظة على هذه المزارع فسابقاً كنا نقوم بالحراسة الليلية خشية هجوم الحيوانات البرية وخصوصاً(الخنازير) لكن الان لانستطيع ذلك...ناهيك عن ارتفاع شراء(ماطورات الماء)والمكائن اللازمة للسقي وصعوبة الحصول على (الكاز)او الوقود هذه كلها تواجه الفلاحين والمزارعين لمحصول الشلب ولو تغير الحال فسنكون من اوائل الدول انتاجاً وتصديراً ان شاء الله.

المتحدث الاخر كان طه ياسين التميمي الذي قال:كل ما تحتاجه مزارع الشلب هو الماء وتسوية التربة حتى يكون الماء بشكل معتدل ومن ثم نعالج (الحميرة)أي الادغال التي تكثر مع نباتات الشلب ومن ثم نحتاج الى المكننة التي تحل كل شيء للفلاح فهي(تحصد وتكيس) المحصول كما توجد اتفاقات بين المزارعين على توزيع الاراضي بالتساوي لاستغلالها لزراعة الشلب على شكل مرزات ومن ثم ياتي دور نثر البذور فيها ونحن نحتفل بنهاية كل حاصل عند جنيه وكأننا في اعراس فرحين بهذه النعمة والفلاح يفرح كثيراً عندما يجني مازرع ولكن تراجعت الان بشكل اكبر مما كان متوقعاً وللظروف احكام.

نشر الوعي بين مزارعي الشلب

وفي شعبة زراعة الوجيهية التقينا مديرها المهندس الزراعي لطيف عباس خضير وطرحنا عليه ماقيل وما سمعناه من المزارعين والفلاحين حول مشاكل وصعوبات زراعة الشلب ومايراه في ذلك اذ قال...انتاجية زراعة الشلب كبيرة حيث ينتج الدونم الواحد ٣٠٠-٤٠٠ كيلو غرام وعند التوسع يكون ٦٠٠-٧٠٠ كيلو غرام بينما الاراضي الجديدة يكون انتاج الدونم طناً وربع وقد وزعنا ١٠٠٠ لتر مضاد لمكافحة الادغال...

والشلب كما هو معلوم يحتاج الى كمية كبيرة من الماء وزراعته بالواسطة غير عملية ولدينا في الوجيهية مناطق معتمدة على المبازل (بركنيه-العزية)حيث يعتمدون على المضخات باتفاق مجموعة منهم ولمساحة بين ٥٠٠دونم الى ٦٠٠ اما المساحات الصغيرةالتي تصل الى ٥٠ دونماً فتسقى بالواسطة ولا يمكن زراعتها بالمضخات لصعوبة الحصول على المحروقات..

وزراعة الشلب حقيقة تؤثر ايجاباً على الاقتصاد الوطني من حيث الكمية والنوعية مثلا(العنبر والمشخاب)والعنبر العراقي غيرموجود في كل بلدان العالم وهو محبب في كل الدول وحتى في الزراعة انتاجية عالية جداً١طن للدونم بالاستخدامات المثالية(الاسمدة-الفوسفات-واليوريا)وهو يحتاج الى وفره من المياه (هورة)..

وزراعة الارض بالشلب يجب ان تكون لموسم واحد لانه يدمر تركيب التربة لانها تحت الماء ٦ اشهر.

ولهذا لابد من توفير المبازل لسحب الماء الزائد حتى الارض تستقبل مياهاً جديدة ولاتموت كما يجب توفير مستلزمات الزراعة وباسعار مدعومة (البذور-الاسمدة-المبيدات)حتى لو كانت من السوق يجب دعم اسعارها من الدولة لانها تخدم في النهاية اقتصاد البلد ككل.

ولابد من ادخال المكننة الحديثة والحاصدات التي تسهل عمل الفلاحين كثيراً ولابد من نشر الوعي الزراعي بين الفلاحين.فمثلاً احد الفلاحين خلط (النفط مع البذور)...وهناك ملاحظة اخرى حيث يتم زراعة الحنطة مع الشلب قبل حصاده ولانحتاج الى حرث التربة وكل ما نحتاجه هو الماء فقط وان تكون الارض رطبة...

والوجيهية كلها تنتج زراعة الشلب عدا منطقة (العيثة) لكونها مفتوحة في حين ان الكثير من مزارع الشلب في المقدادية تحولت الى بساتين عملاقة...

ونحن نعمل على تنظيم السقي حيث ان الكثير من المزارعين الموجودة مزارعهم في النهاية لايصلهم الماء والفلاح يحتاج من الدولة الى بذور الجيدة فكلما كانت البذور جيدة كان الانتاج افضل..اضافة الى المبازل وتصريف المياه.وهناك مشكلة اخرى هي التسويق حيث تكون هناك عمليات (مساومة)مثلاًالفلاح عنده ٥٠ طناً من الانتاج يذهب الى السايلو يقولون له (به شوائب ورطوبة) فهو يضطر الى بيعه الى التجار بسعر قليل واحد التجار سوق السايلو ٢٠٠ طن في حين ان انتاج الوجيهية كلها في احدى السنين ٣٠٠ طن ووزارة التجارة تتحمل ذلك حيث لابد من انشاء منظمة لتسويق الشلب وهذا سوف يؤدي الى ان العراق لايحتاج الى استيراد الشلب من الخارج.

شحة في المبيدات

واما المهندس الزراعي جلال نجم عبد الله مسؤول الوقاية في شعبة زراعة ابي صيدا فقد ادلى بدلوه قائلاً..

اغلب الاراضي المزروعة بالشلب هي مستصلحة مملوكة للدولة والدولة لاتوصل اليها الماء سيحاً وهذا ادى ان تكون الاراضي (مصفرة) فلا يوجد ماء وتغطيها ادغال كثيفة بنسب عالية مع الشلب والمبيدات غير متوفرة واسعارها عالية فسعر اللتر الواحد اللازم لمكافحة الادغال بـ (٣٢٥٠) ديناراً وهذا يشكل عبئاً على المزارع ما جعل زراعة الشلب في ديالى تكون قليلة على الرغم من خصوبة الارض وجودتها ولدينا اراض كثيرة لم تستغل في زراعة الشلب وخصوصاً القرية من حوض ديالى كما ان هناك مناطق استغلت بالزراعة واخرى لو تستغل وهذا امر محير..

وهناك مساحات كبيرة وخصوصاً في ناحية ابي صيدا والقريبة من البساتين لم تستغل بهذه الزراعة ناهيك عن امكانية الزراعة تحت منظومة الرش أي المرشات الارضية ولا ادري لماذا لاتستخدم هذه الطريقة في زراعة الشلب.

اما موضوع الاسمدة والمبيدات فلماذا لاتوزع على المزارعين أي صحيح هم زرعوا خارج الخطة لكن سيكون امراً واقعا والمردود سيكون ايجابياًعلى الدولة وهناك تداخل في زراعة الشلب والحنطة وهو يؤدي الى زيادة زراعة هذا المحصول ذي المردود الرائع على اقتصاد البلد عموماً.

وزارة الري منعت زراعة الاراضي المستصلحة للشلب

اما المهندس حافظ العقابي فقد تحدث لنا عن زراعة الشلب والاسباب التي حدت بوزارة الري الى اصدار قرار يمنع الزراعة في الاراضي المستصلحة او المملوكة للدوائر قائلاً:تم منع زراعة الشلب للاراضي المستصلحة بقرار صادر من وزارة الري وللاسباب التالية:

١-الحاجة المائية لمحصول الشلب فهو يحتاج الى حصص مضاعفة تختلف عن باقي المحاصيل الصيفية أي ان زراعته تؤثر على باقي المحاصيل الصيفية من حيث الحصص المائية.

٢-زراعة الشلب تحتاج الى تصريف المياه (المبازل)وهذه المبازل الموجودة غير مهيأة وغير مصممة لهذه الاغراض.

٣-الاراضي المستصلحة (المملوكة للدولة) لم تصمم ليبقى بها الماء لفترة طويلة لان هذا يؤدي الى (تغدق)التربة أي موتها.

ولكل هذه لاسباب منعت وزارة الري زراعة الشلب في الاراضي المستصلحة...

اما من حيث الجانب الاقتصادي فان لهذا المحصول تاثيراً قوياً في انعاش الاقتصاد الوطني لما يقدمه من انتاج وفير يفوق المحاصيل الاخرى وهذا هو السبب الذي جعل الكثير من المزارعين يقبلون على هذه الزراعة ويستمرون بها فهو يحتاج الى جهد قليل ويقدم ارباحاً كبيرة وبنوعيات جيدة تفوق النوعيات العالمية.

خطط لتوسيع زراعة الشلب وزيادة الاصناف

ومسك الختام في هذا التحقيق كان الدكتور عباس التميمي الخبير الزراعي و الذي قال:

الاراضي المستصلحة ممنوع زراعة الشلب فيها وهذا قرار صادر من وزارة الري (تعليمات) واما وزارة الزراعة فليس لدينا مانع من الناحية الفنية وان سبب التهافت على زراعته بشكل كبير يعود الى ارتفاع المردود الاقتصادي وسهولة زراعته ومن الممكن ان يزرع في أي ارض لكن يبقى المردود الاقتصادي هو السبب اذ يصل الطن الى ٦٥٠ الف دينار كما ان تكاليف زراعته قليلة قياساً الى المحاصيل الاخرى ولا تعطى الاسمدة لمزارعي الشلب في الاراضي المستصلحة لان الذي يخالف القانون لايكافأ ولكن يمكن ان يقدم مثلما حصل (تجهيز الاكياس) التي تستخدم في التسويق.

ومن الامور التي تشجع على زراعة الشلب هو تداخل محصول الحنطة معه وهذا يزيد من ارباح الفلاح وباقل الجهود فهو لايحتاج إلا إلى النثر.ويستغني عن الحراثة وعن امور كثيرة اخرى وفي الموسم اللاحق للرز لايتاثر بزراعة الحنطة بل يمكن زراعته بشكل طبيعي.

ونستطيع ان نطور ونوسع زراعة الرز وفق احدث الطرق العالمية مثلاً عن طريق (الري المتناوب) وهذا يؤدي الى الاقتصاد بالماء ويتطلب صيانة شبكة المبازل وهذا يؤدي الى فك الاختناقات ونستطيع زراعة اصناف جديدة من العنبر أي اصناف قصيرة الموسم وممكن ان نزرع بطريقة جافة وهذه مقترحات اضافة الى استخدام مياه المبازل ذات الملوحة القليلة وعندنا مثل هذه التجربة في المقدادية لان مياه المبازل (حلوة) وفي بعض الدول تستخدم نسبة الى خلط من الماء العادي وماء المبزل وكذلك توفير المياه الصناعية كلها تشجع على التوسع في مثل هذه الزراعة وكذلك توفير المكننة المتطورة...

وسالت الدكتور عباس عن سبب ارتفاع اسعار المبيدات فقال؟

هي ليست مرتفعة بالنسبة لايرادات هذا النوع من الزراعة فالفلاح يدفع عشرة آلاف دينار للدولة كقيمة للمبيدات ويحصل على ٦٥٠ الف دينار فهذه النسبة لاتشكل ٢٪ من قيمة الارباح وانت لاحظ اسعار الشراء ولهذا المحصول من قبل الدولة ٦٥٠ الف دينار للعنبر و٦٠٠ الف دينار لان السعر لو كان اقل لما حصلت هذه التجاوزات الكثيرة واذا اردنا منع هذه التجاوزات لابد من تقليل سعر الشراء وايضاً لابد من فرض الضرائب ودعم المحاصيل الاخرى (والذرة-الماش-..الخ) ولدينا مساحات بمقدار ٢٥ الف دونم في الهاشميات في هبهب إستصحلت لاغراض زراعة الرز وهي شبه مشلولة بسبب عدم توفر الحصة المائية وديالى بكافة مناطقها ارض خصبة تجود بالرز وهي افضل المحافظات في ذلك والسبب خصوبة التربة والمياه الحلوة. ولدينا خطة لزيادة انتاج المحصول ونشر الاصناف الجديدة توجد ٥ اصناف –الياسمين مثلا اختبر لمدة ٣ سنوات قبل ان تطلق انتاجيته ويحدد اكثر من العنبر وهو هجين بين الرز الفيتنامي والعنبر لذلك يحمل مواصفات الرز الفيتنامي ولدينا خطط لاضافة اصناف جديدة العام القادم ولدينا(محطة ابحاث لتطوير الرز) ستنفذ عام ٢٠٠٧ واما مساحة الرز المزروعة فقد تجاوزت ٣٥ الف دونم وسوف تتجاوز ٥٠ الف دونم في عموم المحافظة ومن المؤمل ان نصدر اربعين الف طن من الرز نهاية العام الحالي وابارك عمل كل فلاح يخدم الناس شرط ان لايتجاوز على حقوق غيره نحن نفرح لان الانتاجية عالية والفلاح تعرض الى نكبات ومحن والان وضعهم افضل لذلك اتمنى يتم دعم المحاصيل كافة وتعويض الفلاحين.

مقترحات

وفي الختام اردنا ان نضع بعض المقترحات التي استشفيناها من كل الذي تقدم لنضعها امام السادة المسؤولين عنها تكون عونا يقود عجلة زراعة هذا المحصول المثمر الى الامام.

١- الاستغلال الامثل لمياه السقي سيحاً.

٢- استغلال المياه الجوفية الابار وهذا يتطلب مساعدة الدولة في حفر الابار.

٣- استصلاح الارض المصفرة من قبل الدولة واستغلالها في الزراعة مثل العيثة

٤- اعادة الجمعيات الفلاحية وتفعيل دورها كي تساهم في دعم الفلاح وتلبية احتياجاته وحل المشاكل التي يعانيها.

٥- نشر الوعي الزراعي بين الفلاحين عن طريق عقد الندوات وتوزيع الكتب والكراريس من قبل شعب الزراعة.

٦- دعم الفلاح بالبذور والاسمدة والمبيدات والمكننة حتى لو كانت الاراضي مستصلحة لان فائدتها ومردودها الايجابي هو للدولة وانعاش اقتصاد البلد.

٧- كري المبازل القريبة من هذه المزارع.

٨- فتح مراكز الاستلام للمحصول من الفلاحين بشكل منظم وباشراف جهة رقابية محايده.

٩- التاكيد على زراعة الانواع الجيدة (العنبر والمشخاب والياسمين وغيرها).